

SciencesPo
ALUMNI MAROC

تأملات في
النموذج التنموي
وتشغيل الشباب

الجمعية المغربية لخريجي العلوم السياسية بباريس

الفهرس

- 3.....تمهيد
- 4.....موجز تركيبى
- 6..... تأملات خريجي العلوم السياسية بباريس حول « النموذج التنموي وتشغيل الشباب » ...
- 9..... منح نفس جديد للاستثمار، الذي يحمله الشباب.....
- 12..... مناقج ثمينة في مجال التشغيل في العالم القروي
- 15..... في ما يخص الجمعية المغربية لخريجي معهد الدراسات السياسية (AMASP):.....

تمهيد

على إثر النداء، الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، إلى القوى الحية بالبلاد، في افتتاح الدورة البرلمانية، التي انعقدت بتاريخ 13 أكتوبر 2017، بشأن ضرورة التفكير في نموذج تنموي جديد، أطلقت الجمعية المغربية لخريجي معهد الدراسات السياسية بباريس (AMASP) دورة تفكير حول النموذج التنموي للمملكة.

وفي هذا الإطار، نظمت الجمعية ثلاث ندوات تمحورت حول موضوع «النماذج التنموية وتشغيل الشباب». وقد انكب مختصون بمناسبة هذه الندوات الثلاث على مناقشة مواضيع همت الوضع الديموغرافي للشباب، وإمكانات القطاع الخاص في مجال تشغيل الشباب، ومؤهلات المجال القروي في خلق فرص الشغل.

وقد انبثق عن هذه النقاشات مجموع التوصيات، التي سنقدمها آنفا.

شارك في دورة الندوات هذه كل من :

- السيد يوسف كورياج، باحث في مجال الديموغرافيا، ومدير البحث بالمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية بباريس، خلال أشغال الندوة الأولى، التي تم تنظيمها في 6 مارس 2018 حول موضوع «عدد الوظائف لكل فئة عمرية تبلغ عشرين عامًا».
 - السيدة كريمة بنواليد، نائبة المدير العام لمؤسسة «فاليانس للاستشارات»، والسيد حكيم المراكشي، مدير مقابلة، كان حينها مرشحا لرئاسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، والسيد منصف الكتاني، رئيس نقابة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، اللذين شاركوا في الندوة الثانية، التي تم تنظيمها في 3 ماي 2018 حول موضوع «تشغيل الشباب والقطاع الخاص».
 - هذا، فيما شارك كل من السيد نجيب أقصبي، خبير اقتصادي، وأستاذ بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (IAV)، والسيد العربي زكوني، باحث في مجال الاقتصاد الفلاحي، وأستاذ باحث سابق بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والسيد زكريا قادري، باحث في علم الاجتماع و باحث في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، (شاركوا) في الندوة الثالثة، التي تمحورت حول موضوع «تشغيل الشباب والمجال القروي» وتم تنظيمها بتاريخ 5 يوليو 2018.
- وتفعيلا للتعليمات الملكية، التي جاءت في خطاب جلالته الملك، حفظه الله، أمام البرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية في أكتوبر 2018، تمت إحالة هذه الوثيقة التركيبية الموجزة على الهيئة الملكية المخصصة، كإسهام من خريجي معهد الدراسات السياسية بباريس بالمغرب، في التفكير في تحسين أثار النموذج التنموي على تشغيل الشباب..

كذلك، فقد تم عرض المقترحات والتوصيات المنبثقة عن دورة الندوات المذكورة سالفا على بعض الشخصيات من ضمنهم بعض الطلاب المغاربة السابقين بمعهد الدراسات السياسية بباريس. وتم أخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم وتضمينها الوثيقة.

موجز تركيبي

النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي المغربي الحالي متناغم

وذلك، لأن الاقتصاد المغربي، الذي هو ليبرالي ومنفتح بشكل قوي على أوروبا، هو اقتصاد ينسجم مع عصره، ويندمج بذكاء في محيطه.

لكن، ومع ذلك، هناك عوائق عدة تحد من فعاليته:

1. الفوارق الاجتماعية القوية، المترتبة عن سوء توزيع ثمار التنمية،

2. إشكالات حادة ترتبط بالحكامة، ومنظومة تكوين منفصلة عن المتطلبات الاقتصادية والثقافية

والجغرافية،

وبالتالي، فالثمار المحققة تظل عاجزة عن رفع التحديات والاستجابة للرهانات المطروحة من قبل المجتمع المغربي، وخاصة تلك المتصلة بتشغيل الشباب.

وبالفعل، وبسبب تطور الهرم العمري، فإن أزيد من سبعمائة ألف (700.000) شاب يلجون سنويا سوق الشغل، في حين أن الاقتصاد المهيكل لا يخلق في أحسن الأحوال سوى مئة ألف (100.000) منصب شغل في السنة.

وعلما أن هذه الاختلالات تهم سوق شغل شديد الهشاشة في الأصل. وذلك، بالنظر إلى أن:

1. ثلاثة وخمسون في المائة (53%) من الساكنة النشيطة هي مقصية من سوق الشغل،

2. اثنان وسبعون في المئة (72%) من العاملين يشغلون مناصب في الاقتصاد الرسمي،

وفي ظل تهميش وإقصاء مستدامين، فإن هذه التدفقات البشرية يستوعبها، بطبيعة الحال، القطاع غير المهيكل، الذي تحول بقوة الواقع، إلى المشغل الأول للنشيطين في سن العمل.

وبغاية امتصاص - على المدى القصير - التوترات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وضع سوق العمل، بات من الملح بما كان اعتماد تدابير إضافية جديدة مقومة ومكملة للنموذج التنموي الحالي للمملكة.

إذ يتوجب، تحقيق البيئة الضرورية، التي من شأنها المساعدة على خلق ثلاث مئة ألف (300.000) منصب شغل في السنة كحد أقصى، وذلك خلال الخمس عشرة سنة القادمة على الأقل. ولهذه الغاية، يبدو ضروريا وضع مخطط موسع لتحفيز ومنح الانطلاقة والدينامية للاستثمار الموجه حصريا للشباب، ودعم مقارنة تساعد على خلق مناصب الشغل مباشرة ارتكازا على الطلب.

- إذ أن تحرير مواهب وكفاءات ثلاث مئة ألف (300.000) شاب، يفرض تعبئة ميزانية تمويلية سنوية تناهز حوالي عشرة (10) مليار درهم.
- والحال أن هذا التحفيز للاستثمار الموجه للشباب، يُعادل فقط مقدار درهم من الادخار اليومي لكل مواطن، أو 6 في المائة (6%) من ميزانية الاستثمار العمومي للدولة.
- ويمكن إجراء هذا المجهود الكبير لفائدة تشغيل الشباب من خلال إحداث صندوق سيادي موجه لهذه الفئة، ومن خلال تطوير هام وملائم للقروض الصغرى.

¹ الأرقام مستخلصة من مداخلات المحاضرين ومنشورات المندوبية السامية للتخطيط.

² «الدروس الأساسية بشأن جودة التشغيل برسم 2016»، نُشر على موقع المندوبية بتاريخ الثلاثاء 7 فبراير في الساعة 20:15 | [HTTP: /www.hcp.ma/Principaux-enseignements-sur-la-qualite-de-l-emploi-en-2016_a1879.html](http://www.hcp.ma/Principaux-enseignements-sur-la-qualite-de-l-emploi-en-2016_a1879.html)

³ المندوبية السامية للتخطيط: حوالي 12 مليون من النشيطين اقتصاديا برسم 2018، نُشر على موقع المندوبية بتاريخ 21 فبراير 2019 في 14 ح | <http://www.h24info.ma/actu/hcp-pres-de-12-millions-dactifs-en-2018> | 00 utm_source=H24info&utm_campaign=3f85677d1b-EMAIL_CAMPAIGN_2019_02_21_08_16&utm_medium=email_mid=ar

تأملات خريجي العلوم السياسية بباريس حول «النموذج التنموي وتشغيل الشباب»

واقع الحال

- من منظور خلق فرص الشغل، يظل الاقتصاد غير المهيكل المهيمن على الاقتصاد المغربي.
- وجود إكراهات ديمغرافية حادة.
- خلال الخمس عشرة سنة القادمة، سيلج سوق الشغل سنويا وعلى التوالي أزيد من سبعمائة ألف (700.000) نشيط اقتصادي في سن العمل.
- كذلك عرض تشغيل غير كافي بنيويا. والحال أن فرص الشغل، التي يتم خلقها سنويا، لا تتعدى مئة ألف (100.000) منصب شغل. هذه الفجوة بين العرض والطلب في سوق الشغل تخلق توترات اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع المغربي كما أنها ترمي بغالبية الساكنة النشيطة من الأجيال الجديدة في حزن الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة.
- وهو ما يفرض بالضرورة خلق ثلاث مئة ألف (300.000) منصب شغل في السنة.
- لتجاوز هذا الاختلال، فقد تم تقدير الحاجيات السنوية على مستوى خلق مناصب الشغل، ارتكازا على مداخلات المختصين في الندوات الثلاث، في أرقام تتراوح ما بين مائة وثمانون ألف (180.000) وأربعمائة ألف (400.000) منصب شغل سنويا. وهو ما يترتب عنه عجز سنوي يصل في أقصاه إلى ما يناهز ثلاث مئة ألف (300.000) منصب شغل يتعين خلقها لتقويم العجز.
- وقد ظلوا المتدخلون في حيرة فيما بهم حدة الوضع المتصل بسوق الشغل وتفاقم ضعف استيعابه لليد العاملة المتطورة أعدادها سنويا.
- وتبعاً لذلك، فقد قدم المتدخلون جميعهم أجوبة أو مقترحات حلول جزئية فيما بهم حدة الوضع المتصل بسوق الشغل. ويعكس عجزهم عن إيجاد أجوبة لمعضلة تشغيل الشباب وضعف وقصور المقاربات التكنولوجية المتمركزة في بلورة أجوبة تتناسب مع حجم التحديات التي يطرحها وضع سوق الشغل حالياً.

الحلول

- هناك حاجة في خلق فرص الشغل من العنصر البشري، وارتكازا على مؤهلاته في القدرة على خلق المبادرات الفردية.

وفي ظل أوجه القصور المرتبطة بالتركز التكنوقراطي فيما يتصل بخلق مناصب الشغل، تتوفر إمكانية عكس منطق السياسات المرتبطة بالتشغيل. إذ تبدو عملية اقتراح مسبق لعرض تشغيل، بمقدوره الاستجابة على مستوى العدد والجودة لحاجيات الشباب، مقارنة غير مكتملة بالمقابل، فإن تشجيع الشباب على بلورة طلب التشغيل الخاص، يتوافق مؤهلاته وكفاءاته ومواهبه، هي مقارنة تستحق التطوير.

أضحت إتاحة حرية التشغيل الذاتي اليوم ضرورة بسبب التفاوت بين المهارة المهنية و المهارات الحياتية عند الشباب وبين الكفاءات، التي يتطلبها الاقتصاد المهيكّل.

وبالفعل، فالمبادرات الفردية أو الخاصة، تتيح بشكل إيجابي التلاؤم بين المهارات والمقومات المهنية وبين شروط الوظيفة المطلوبة، بما أن خالق فرصة الشغل وطالباها، هما شخص واحد.

من جهة أخرى، يجب خلق الشروط المواتية لتحرير مواهب الشباب. إذ، وبالرغم من تعدد المبادرات المعتمدة لتحفيز تشغيل الشباب، لا بد من الإقرار بعدم كفاية مختلف هذه التدابير وقصورها على تمكين شاب لا يتوفر على الإمكانيات المادية اللازمة من خلق مشروع مقابلة خاصة. وذلك، بالنظر إلى صعوبة إن لم يكن الحرمان التام من الولوج إلى مصادر التمويل، أو العقار، أو التوفر على مقر، أو مكتب، أو عقار فلاحى.

ولتلافي زج جيل بأكمله في نفق مسدود، دون أفق ومستقبل، يبدو من المستعجل بناء البيئة اللازمة لتحفيز تفتح وإزدهار حرية المقابلة الذاتية أو التشغيل الذاتي عند الشباب.

وفي هذا السياق، تهدف توصيات خريجي معهد الدراسات السياسية بباريس إلى:

- 1. اعتماد إعادة توزيع مالي هام متعدد السنوات، موجه لاستثمار ومقابلة الشباب،
- 2. تهيئة إمكانيات المجال القروي فيما يهم خلق فرص الشغل للشباب.

أ. منح نفس جديد للاستثمار، الذي يحمله الشباب.

1. مقترحات تمويل محددة

إحداث صندوق سيادي مخصص لمقاولة الشباب،

تبين في إحداث صندوق سيادي مخصص لمقاولة الشباب، تضح فيه التمويلات الكفيلة بتمويل مئة ألف (100.000) مبادرة مقاولة ذاتية مشروطة بخلق ثلاثة مناصب شغل موجهة للشباب، وبالتالي، سيشكل هذا الصندوق مصدر تمويل ثلاث مئة ألف (300.000) منصب شغل جديد سنويا.

يتعين أن تستهدف هذه التمويلات مجموع الاقتصاد، ومن ضمنه القطاع غير المهيكل. حيث تمثل هذه الآلية التمويلية مئة ألف (100.000) نشاط اقتصادي طاقة تمويل سنوية تصل إلى 10 مليار درهم، والتي تعادل ادخارا يوميا قدره درهما واحدا لكل مواطن، و6 في المائة (6%) من ميزانية الاستثمار العمومي.

ثلاثة مسارات تمويل يمكن اعتمادها :

1. إحداث صندوق للرساميل - الاستثمار موجه للساكنة الشبابية والهشة اقتصاديا. وهذا النموذج في التمويل يتيح الاستغناء عن الضمانات والمساهمة في الرأسمال، كما تشترطها البنوك عادة.
2. القروض الصغرى: تخصيص خطوط ائتمان تتناسب احتياجات هذه الفئة من الساكنة. إذ يمكن للدولة أن تتكفل بتكاليف تدبير هذه التمويلات بشكل كلي أو جزئي بهدف تقليص التكلفة.
3. آليات التمويل التشاركية. من شأن إحداث إطار قانوني يوطر أنشطة "التمويل الجماعي" (crowdfunding) يعزز الاندماج المالي للشباب حاملي المشاريع المبتكرة. وذلك، على شكل هبة، قرض و / أو مساهمة في رأس المال.

فيعتد خطة التحفيز في الاستثمار الموجه للشباب من شأنها أن تعيد الحياة إلى التماسك الاجتماعي ما بين الأجيال وداخل الجيل الواحد. كما من شأنها أن تعزز وحدة أمة التضامن.

- بوصفه مدرسة حقيقية للمقاولة والمسؤولية والثقة بالنفس، فإن هذا النموذج أو النظام التمويلي سيمنح الفرصة لانبثاق المهارات والكفاءات عند جيل بأكمله سيصنع مغرب الغد.
- من خلال منح دينامية للاستثمارات الصغرى، التي يحملها الشباب في مجتمع تقليدي بعمق، فإن هذه التدابير من شأنها أن تخلق دينامية حقيقية وعميقة لمجموع الشرائح المتوسطة والشعبية. كما ستتيح بروز مقاربة تحليلية وأكاديمية للقطاع غير المهيكل. وستضمن إعادة توزيع أكثر إنصاف لثمار التنمية الاقتصادية في المملكة فضلا عن أنها ستتيح تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد المهيكل.

2. ومع ذلك، يوجب إيلاء الاهتمام الخاص إلى أربع إكراهات :

- تجنب خلق وحدات جديدة في القطاعات المشبعة أصلا. وفي هذا السياق، يتعين القيام، بشكل دوري، بدراسات أثر على المستوى القطاعي بغاية رصد الطاقة الإدماجية وإمكانيات الامتصاص الخاصة بالوحدات الجديدة في كل قطاع اقتصادي .
- اتخاذ التدابير المواكبة لحماية توازن الميزان التجاري. إذ من شأن تنشيط الاقتصاد الموجه للشرائح المتوسطة والشعبية، أن يؤثر على توازن الحسابات الخارجية من خلال تسجيل محتمل للارتفاع في طلب المواد المستوردة.
- تطوير، سنويا، مساحات تمتد على ملايين الأمتار المربعة، في مجال العقار المهني المخصص للتأجير، والموجه بشكل حصري لهذه العينة من المبادرات. وذلك، ضمنا لعدم ابتلاع ثمار هذا التنشيط الاقتصادي من قبل المضاربة العقارية في ظل عدم توفر البنيات أو الفضاءات المناسبة. ويمكن إدراج تمويل هذا الإنعاش العقاري ضمن اختصاصات الصندوق السيادي لتمكين الشباب الحامل للمشاريع من تحقيقها.
- وفي احترام تام لتوجه الدولة المتصل بتدبير التوازنات الماكرواقتصادية، فإن مصدر تمويل مخطط تحفيز استثمار الشباب لأبد وأن يكون حتما الادخار الوطني..

ب. مناجم ثمينة في مجال التشغيل في العالم القروي

بشكل أكثر تحديداً لتضخم أعداد الساكنة القروية في سن الشغل، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- مقارنة العالم القروي في شموليته وليس فقط من منظور الفلاحة،
- الإقرار بعجز الفلاحة وحدها عن امتصاص تدفقات الشباب الجديدة والمتواصلة،
- تشجيع الأنشطة غير الفلاحية في أسفل وقمة القطاع؛
- تطوير الصناعة الفلاحية لتحسين معالجة ثمانين في المائة (80%) من الإنتاج الزراعي، الذي يتم تسويقه في حالته الخام؛
- تعزيز البنيات التحتية الأساسية؛
- تحسين شروط عيش الساكنة القروية من خلال تنويع عرض الخدمات والأنشطة الترفيهية؛
- تيسير حركة تنقل القوى العاملة من خلال اعتماد إطارات قانونية لقابلية التوظيف؛

تعزيز الفلاحة العائلية

- لا بد من الإقرار أن الفلاحة بالمغرب، هي في أساسها، عائلية، بالنظر إلى أنها تتشكل من ضيعات فلاحية جد صغيرة بإنتاجات مرتفعة في المدارات السقوية، مما يجعلها خزانا هاما للمناصب شغل محتملة. ومن ثمة، فإن سياسة فلاحية محددة مرفوقة بأليات تأطير للقرب محكمة يمكن أن تكون مصدرا قويا لفرص الشغل.

تعزيز الأمن الغذائي للمبلاد

- اعتماد استراتيجية لتعويض الواردات من المواد الغذائية سيكون له نفع كبير فيما يخص التشغيل القروي؛
- إذ أن خفض حجم الواردات يُنتج السيادة الاقتصادية الوطنية ويتيح المزيد من الثروة للمجتمع؛ فهو يقلل من تهديد المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الخصاص في المواد الغذائية، الذي تتسبب فيه الزراعة العالمية، التي تواجه تحدي ضمان الغذاء لأكثر من سبع مليارات نسمة عبر العالم (فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة السكر من خلال إعادة تأهيل وتثمين ما يناهز 20 ألف هكتار).

استكمال تطوير المدارات السقوية

لقد تم تحقيق مجهود جبار في مجال تعبئة الموارد المائية. ومع ذلك، لم يرق تحسين المدارات السقوية إلى المستوى المرغوب لتكون مصدرا لخلق فرص شغل. إذ، وعلى سبيل المثال، يمثل تجهيز مائة وعشرين ألف (120.000) هكتار من محيط سد الوحدة إمكانية كبيرة لخلق فرص الشغل.

وبالتالي، فلا بد من قيادة تفكير استراتيجي على ضوء التطورات والإنجازات الحديثة. إذ يمكن تثمين أراضي ساحلية جرداء، موضوعة رهن الإيجار من قبل مستثمرين خواص على مدى طويل، وموجهة للاستغلال من قبل فلاحين صغار. كما يمكن إجراء هذا المخطط عبر:

- توفر مناطق ساحلية قاحلة أو شبه قاحلة شاسعة؛
- التنافسية الجديدة، التي تخلقها المضاربة ذات القيمة المضافة العالية فيما يهم تحلية مياه البحر؛
- توفر الطاقات المتجددة التنافسية لتحلية مياه البحر؛
- إمكانية استئجار أراضي فلاحية لمدة ثلاثين سنة قابلة للتجديد؛
- عدم تنعدي أراضي الفلاحة العائلية ذات إنتاجية فلاحية مرتفعة مساحات هكتارين

§

في ما يخص الجمعية المغربية لخريجي معهد الدراسات السياسية (AMASP)

الجمعية المغربية لخريجي معهد الدراسات السياسية (AMASP) هو الفرع المغربي لجمعية خريجي معهد الدراسات السياسية بباريس، والتي تم تأسيسها سنة 1999.

وهي جمعية مستقلة، غير سياسية، تنشط بشكل تطوعي وغير ربحي. وتؤطر الجمعية مقتضيات الظهير رقم 378-58-1 المؤرخ بتاريخ 27 نونبر 1958، في صيغته المعدلة والمكملة، والمسجلة بموجب الرقم 1773.

تهدف الجمعية إلى:

- تطوير العلاقات الودية وروابط التضامن بين خريجي معهد الدراسات السياسية بباريس والإسهام في خلق الإشعاع لمعهد الدراسات السياسية بباريس وتعزيز موقعه لدى أرباب العمل والطلاب المحتملين. كما تهدف الجمعية إلى دعم المغرب كوجهة اقتصادية أو مهنية، وتعزيز التبادلات الثقافية والفكرية.
- وفي إطار سعيها لتحقيق هدفها، فإن الجمعية تأخذ على عاتقها تزكية روح الموضوعية والحياد والانفتاح.

المكتب :

الرئيس: اسماعيل حريكي

نائب الرئيس: عبد الله الترابي

الأمين العام: أمين دبشي

أمين الصندوق: صموئيل فالي

وعضوية كل من : حمزة علمي، ياسمين بن إبراهيم، هناء بزاز، المهدي يحيى كغرابو، سارة ساحل، وعثمان الصديق.

SciencesPo

ALUMNI MAROC

الجمعية المغربية لخريجي العلوم السياسية بباريس
275، شارع محمد الزرقطوني، ص.ب 20040، الدار البيضاء، المغرب
sciencespoalumnimaroc@gmail.com